

القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 10-228 المؤرخ في 23 شوال عام 1431 الموافق 2 أكتوبر سنة 2010 الذي يحدد تنظيم المفتشية العامة بوزارة التربية الوطنية وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 10-229 المؤرخ في 23 شوال عام 1431 الموافق 2 أكتوبر سنة 2010 الذي يحدد تنظيم المفتشية العامة للبيداغوجيا بوزارة التربية الوطنية وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 19-02 المؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1440 الموافق 8 جانفي سنة 2019 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التربية الوطنية، المعدل والمتمم،

### يرسم ما يأتي :

#### الفصل الأول

##### الهدف

**المادة الأولى :** تطبيقا لأحكام المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 19-02 المؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1440 الموافق 8 جانفي سنة 2019 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التربية الوطنية، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد تنظيم المفتشية العامة للتربية الوطنية وسيرها.

**المادة 2 :** توضع المفتشية العامة للتربية الوطنية، الجهاز الدائم للتفتيش والرقابة والتقييم، تحت سلطة الوزير المكلف بالتربية الوطنية.

وتكلف، في إطار مهمتها العامة، بتصميم وتنفيذ التدابير والوسائل الضرورية لتفتيش ومراقبة وتقييم الأنشطة البيداغوجية والتربوية والإدارية والمالية والمادية في هيكل الإدارة المركزية والمصالح اللامركزية والمؤسسات العمومية تحت الوصاية وكذا مؤسسات التربية والتعليم العمومية والخاصة.

#### الفصل الثاني

##### التنظيم والسير

**المادة 3 :** تضم المفتشية العامة للتربية الوطنية، ما يأتي :

- جهاز مركزي على مستوى الإدارة المركزية، يدعى في صلب النص "المفتشية العامة"،

- جهاز محلي بطابع جهوي، يدعى في صلب النص "المفتشية الجهوية".



### مرسوم تنفيذي رقم 20-286 مؤرخ في 22 صفر عام 1442 الموافق 10 أكتوبر سنة 2020، يحدد تنظيم المفتشية العامة للتربية الوطنية وسيرها.

إنّ الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير التربية الوطنية،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 99-4 و143 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 19-370 المؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1441 الموافق 28 ديسمبر سنة 2019 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 20-163 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1441 الموافق 23 يونيو سنة 2020 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-188 المؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 الذي يحدد هيكل الإدارة المركزية وأجهزتها في الوزارات، لا سيما المادة 17 منه،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-227 المؤرخ في 3 محرم عام 1411 الموافق 25 يوليو سنة 1990 الذي يحدد قائمة الوظائف العليا في الدولة بعنوان الإدارة والمؤسسات والهيئات العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-228 المؤرخ في 3 محرم عام 1411 الموافق 25 يوليو سنة 1990 الذي يحدد كيفية منح المرتبات التي تطبق على العمال الذين يمارسون وظائف عليا في الدولة، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94-265 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1415 الموافق 6 سبتمبر سنة 1994 الذي يحدد صلاحيات وزير التربية الوطنية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-315 المؤرخ في 11 شوال عام 1429 الموافق 11 أكتوبر سنة 2008 والمتضمن

- متابعة تحضير وتنظيم وتقييم مختلف الامتحانات والمسابقات المدرسية والمهنية، بالتنسيق مع هيكل الإدارة المركزية والمؤسسات المؤهلة،

- متابعة تطوير وتحديث آليات التسيير البيداغوجي والتربوي والإداري والمالي من خلال التحكم في استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال،

- المشاركة في أعمال البحث والدراسات التحليلية والتقييمية أو الاستشرافية على مواضيع ووضعيات مهنية ذات أهمية بيداغوجية وتربوية أو إدارية ومالية،

- مراقبة مدى تطبيق قواعد الوقاية والأمن داخل المؤسسات التابعة لقطاع التربية الوطنية بما يحقق حفظ النظام وأمن الأشخاص والحفاظ على الممتلكات،

- تقييم أداءات التسيير والحوكمة على مستوى هيكل الإدارة المركزية والمصالح اللامركزية والمؤسسات العمومية تحت الوصاية واقتراح التدابير اللازمة لتصحيح الاختلالات،  
- اقتراح كل مشروع نص تشريعي أو تنظيمي يدخل في إطار مهامها.

وزيادة على المهام المذكورة أعلاه، يمكن أن تكلف المفتشية العامة من قبل الوزير المكلف بالتربية الوطنية، في إطار صلاحياتها، بمهام ظرفية تتعلق بملفات ووضعيات ذات طابع خاص.

**المادة 6:** يخول المفتش العام للتربية الوطنية والمفتشون في المفتشية العامة الاطلاع على كل الوثائق والسجلات الضرورية التي يطلبونها أثناء تأدية مهامهم في هيكل الإدارة المركزية والمصالح اللامركزية والمؤسسات العمومية تحت الوصاية ومؤسسات التربية والتعليم العمومية والخاصة التابعة لوزارة التربية الوطنية.

**المادة 7:** تمارس المفتشية العامة مهامها على أساس برنامج عمل سنوي تعده وتعرضه على الوزير المكلف بالتربية الوطنية ليوافق عليه.

**المادة 8:** تتوج كل مهمة تفتيش أو رقابة أو تقييم بتقرير يرسله المفتش العام للتربية الوطنية إلى الهيكل والمصالح المعنية،

وعند معاينة وقائع تعرقل السير الحسن لهيكل الإدارة المركزية والمصالح اللامركزية والمؤسسات العمومية تحت الوصاية ومؤسسات التربية والتعليم العمومية والخاصة، يعد المفتش العام للتربية الوطنية، على وجه الاستعجال، تقريرا بذلك ويرسله إلى الوزير المكلف بالتربية الوطنية مع اقتراح التدابير التحفظية المناسبة.

**المادة 4:** يمارس المفتش العام للتربية الوطنية سلطته السلمية على جميع موظفي المفتشية العامة للتربية الوطنية وينشط أعمالهم وينسقها ويضمن متابعتها.

## القسم الأول

### المفتشية العامة

**المادة 5:** تتولى المفتشية العامة، تحت إشراف المفتش العام للتربية الوطنية وفي إطار المهمة العامة المذكورة في المادة 2 أعلاه، على الخصوص، المهام الآتية :

- ضمان متابعة تنفيذ السياسة الوطنية في مجال التربية والتعليم،

- السهر على متابعة تطبيق التعليمات والتوجيهات الرسمية الصادرة عن الإدارة المركزية لوزارة التربية الوطنية،

- التأكد من السير الحسن للهيكل المركزية والمصالح اللامركزية والمؤسسات العمومية تحت الوصاية،

- مراقبة البرامج التعليمية والتكوينية وتقييمها بما يحقق تحسين أداء المنظومة التربوية ومردودها،

- السهر على تنفيذ التعليمات والتوجيهات الرسمية المتعلقة بالبرامج والمواقيت وطرائق التعليم وكذا تقييم أعمال التلاميذ وتوجيههم بما يحقق جودة العملية التربوية،

- المشاركة في اعتماد المدونات المتعلقة بالوسائل التعليمية والتجهيزات العلمية والبيداغوجية، وتقييمها،

- متابعة وتأطير وتقييم أنشطة موظفي التفتيش لجميع المستويات التعليمية بالتنسيق مع الهيكل المركزية ومديريات التربية بالولايات ومؤسسات التكوين التابعة لوزارة التربية الوطنية،

- المساهمة في إعداد وتقييم مخططات وبرامج تكوين الموظفين بما يحقق تحسين مردودهم البيداغوجي والإداري وترقيتهم في مسارهم المهني،

- السهر على الاستعمال الرشيد والأمثل للهيكل والموارد البشرية والمالية والمادية والوسائل التعليمية والتجهيزات العلمية والبيداغوجية بما يحقق الأهداف التربوية،

- السهر على احترام تطبيق بنود دفتر الشروط الذي تخضع له مؤسسات التربية والتعليم الخاصة،

- الإشراف على مهام التفتيش المنجزة داخل مؤسسات التربية والتعليم الخاصة لضمان تطابق أنشطتها البيداغوجية والإدارية مع البرامج التعليمية الرسمية والإطار التشريعي والتنظيمي المعمول به،

1429 الموافق 11 أكتوبر سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية.

**المادة 13 :** في إطار المهام المنصوص عليها في المادة 5 أعلاه، تكلف المفتشية الجهوية في حدود اختصاصها الإقليمي وتحت سلطة المفتشية العامة، على الخصوص، بما يأتي :  
- إعداد برنامج نشاطها وفق برنامج عمل المفتشية العامة،

- متابعة توزيع التعليمات الرسمية الصادرة عن الإدارة المركزية وتنفيذها،

- متابعة تحضير الدخول المدرسي ومختلف الامتحانات والمسابقات المدرسية والمهنية وتنظيمها بالتنسيق مع الهياكل والمؤسسات المؤهلة،

- متابعة إنجاز وتنفيذ مشروع المصلحة ومشروع المؤسسة على مستوى المصالح اللامركزية ومؤسسات التربية والتعليم وتقييمهما،

- متابعة تنفيذ المخطط الوطني للتكوين وتنظيم الندوات التربوية وتقييمهما،

- متابعة أنشطة المعاهد الوطنية المكلفة بتكوين موظفي قطاع التربية الوطنية وتقييم مردودها.

- السهر على تنظيم وإسناد المقاطعات التفتيشية التابعة لاختصاصها الإقليمي بالتنسيق مع مديريات التربية بالولايات،

- حوصلة تقارير نشاطات أسلاك التفتيش واستغلالها،  
- متابعة وتحليل نتائج التقييمات الدورية والامتحانات المدرسية في مختلف المستويات التعليمية،

- المساهمة في إثراء مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الطابع البيداغوجي والتربوي والإداري والمالي.

يمكن أن تكلف المفتشية الجهوية من قبل المفتش العام للتربية الوطنية وفي إطار صلاحياتها بالقيام بمهام ظرفية ذات طابع خاص.

**المادة 14 :** تعد المفتشية الجهوية دوريا، حصيلة تحليلية وتقييمية عن أنشطتها البيداغوجية والتربوية والإدارية والمالية وترسلها إلى المفتش العام للتربية الوطنية.

ويعد المفتش المشرف على المفتشية الجهوية تقريرا سنويا، يرسله إلى المفتش العام للتربية الوطنية، يتضمن على الخصوص وضعية سير الأنشطة البيداغوجية والتربوية والإدارية والمالية في الهياكل والمؤسسات التابعة لاختصاصه الإقليمي ويقدم الاقتراحات الكفيلة بتحسين أدائها.

**المادة 9 :** تنجز المفتشية العامة دوريا، حصيلة تحليلية وتقييمية عن أنشطتها البيداغوجية والتربوية والإدارية والمالية وترسلها إلى الوزير المكلف بالتربية الوطنية.

يعد المفتش العام للتربية الوطنية تقريرا سنويا، يرسله إلى الوزير المكلف بالتربية الوطنية يتضمن، على الخصوص وضعية سير الأنشطة البيداغوجية والتربوية والإدارية والمالية في الهياكل والمؤسسات التابعة للقطاع ويقدم الاقتراحات الكفيلة بتحسين أدائها.

**المادة 10 :** يسير المفتشية العامة مفتش عام ويساعده خمسة وثلاثون (35) مفتشا، يكلفون، على الخصوص بالمهام الآتية :

- الإشراف على عمليات التفتيش والرقابة والتدقيق والتحقيق وتنشيطها على مستوى هياكل الإدارة المركزية والمصالح اللامركزية والمؤسسات العمومية تحت الوصاية في المجالات البيداغوجية والإدارية والمالية والمادية،

- الإشراف على أنشطة المفتشيات الجهوية وتنشيطها ومتابعتها،

- ضمان متابعة مطابقة التنظيم البيداغوجي والإداري والمالي والمادي لمؤسسات التربية والتعليم مع المقاييس والقواعد المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما،

- مراقبة تنفيذ مخطط التعلم والمشروع البيداغوجي المتعلقين بكل مادة تعليمية وضمان متابعتها وتقييمهما،

- توجيه موظفي التأطير البيداغوجي والإداري والمالي والمادي أثناء ممارسة مسؤولياتهم في هياكل الإدارة المركزية والمصالح اللامركزية والمؤسسات العمومية تحت الوصاية ومؤسسات التربية والتعليم.

## القسم الثاني

### المفتشية الجهوية

**المادة 11 :** تشتمل المفتشية العامة للتربية الوطنية على عشر (10) مفتشيات جهوية، يغطي اختصاصها الإقليمي عدة ولايات.

يحدّد سير المفتشية الجهوية وموقعها واختصاصها الإقليمي بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالتربية الوطنية والوزير المكلف بالمالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

**المادة 12 :** يشرف على المفتشية الجهوية مفتش بالمفتشية العامة للتربية الوطنية ويساعده في أداء مهامه مفتشون مساعدون ينتمون لأسلاك التفتيش الخاضعة للمرسوم التنفيذي رقم 08-315 المؤرخ في 11 شوال عام

يحدد تنظيم المفتشية العامة بوزارة التربية الوطنية و سيرها، والمرسوم التنفيذي رقم 10-229 المؤرخ في 23 شوال عام 1431 الموافق 2 أكتوبر سنة 2010 الذي يحدد تنظيم المفتشية العامة للبيداغوجيا بوزارة التربية الوطنية و سيرها.

**المادة 22 :** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 22 صفر عام 1442 الموافق 10 أكتوبر سنة 2020.

**عبد العزيز جراد**



### الفصل الثالث

#### أحكام خاصة ونهائية

**المادة 15 :** يمكن الوزير المكلف بالتربية الوطنية أن يفوض إمضاءه إلى المفتش العام للتربية الوطنية، في حدود صلاحياته.

**المادة 16 :** يحدد توزيع المهام وبرنامج النشاطات بين المفتشين بالمفتشية العامة على المستويين المركزي والجهوي بموجب قرار من الوزير المكلف بالتربية الوطنية، بناء على اقتراح من المفتش العام للتربية الوطنية.

**المادة 17 :** يحدد توزيع المهام وبرنامج النشاطات بين المفتشين المساعدين بالمفتشية الجهوية بموجب مقرر من المفتش العام للتربية الوطنية.

**المادة 18 :** يعين المفتش العام للتربية الوطنية والمفتشون في المفتشية العامة بموجب مرسوم، وتنتهي مهامهم وفق الأشكال نفسها.

تصنف ووظائف المفتش العام للتربية الوطنية والمفتشين بالمفتشية العامة وتدفع مرتباتها حسب الشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به والمتعلقة بالوظائف العليا للدولة.

**المادة 19 :** يعين المفتشون المساعدون بالمفتشية الجهوية بموجب قرار من الوزير المكلف بالتربية الوطنية، بناء على اقتراح من المفتش العام للتربية الوطنية. وتنتهي مهامهم وفق الأشكال نفسها.

يعتبر منصب مفتش مساعد بالمفتشية الجهوية منصبا عاليا.

تحدد شروط الالتحاق بالمنصب العالي لمفتش مساعد بالمفتشية الجهوية وكذا تصنيفه ودفعة مرتبه بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالتربية الوطنية والوزير المكلف بالمالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

**المادة 20 :** يتعين على المفتش العام للتربية الوطنية والمفتشين بالمفتشية العامة، والمفتشين المساعدين بالمفتشية الجهوية، أن يراعوا عند ممارسة مهامهم على الخصوص ما يأتي :

- المحافظة على السر المهني في كل الظروف، بحيث لا تطلع على ما يعينونه من وقائع خلال قيامهم بمهامهم إلا السلطات المؤهلة،

- اجتناب أي تدخل في تسيير المصالح قيد التفتيش، بالامتناع خصوصا عن إعطاء أي أمر يمكن أن يمس اختصاصات مسؤولي المصالح المذكورة.

**المادة 21 :** تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا المرسوم، لا سيما منها أحكام المرسوم التنفيذي رقم 10-228 المؤرخ في 23 شوال عام 1431 الموافق 2 أكتوبر سنة 2010 الذي



**Décret exécutif n° 20-286 du 22 Safar 1442 correspondant  
au 10 octobre 2020 fixant l'organisation et le  
fonctionnement de l'inspection générale de  
l'éducation nationale.**

-----

Le Premier ministre,

Sur le rapport du ministre de l'éducation nationale,

Vu la Constitution, notamment ses articles 99-4° et 143  
(alinéa 2) ;

Vu le décret présidentiel n° 19-370 du Aouel Joumada El  
Oula 1441 correspondant au 28 décembre 2019 portant  
nomination du Premier ministre ;

Vu le décret présidentiel n° 20-163 du Aouel Dhou El  
Kaâda 1441 correspondant au 23 juin 2020, modifié et  
complété, portant nomination des membres du  
Gouvernement ;

Vu le décret exécutif n° 90-188 du 23 juin 1990  
déterminant les structures et les organes de l'administration  
centrale des ministères, notamment son article 17 ;

Vu le décret exécutif n° 90-227 du 25 juillet 1990, modifié  
et complété, fixant la liste des fonctions supérieures de l'Etat  
au titre de l'administration, des institutions et organismes  
publics ;

Vu le décret exécutif n° 90-228 du 25 juillet 1990, modifié,  
fixant le mode de rémunération applicable aux travailleurs  
exerçant des fonctions supérieures de l'Etat ;

Vu le décret exécutif n° 94-265 du 29 Rabie El Aouel 1415  
correspondant au 6 septembre 1994 fixant les attributions du  
ministre de l'éducation nationale ;

Vu le décret exécutif n° 08-315 du 11 Chaoual 1429  
correspondant au 11 octobre 2008, modifié et complété,  
portant statut particulier des fonctionnaires appartenant aux  
corps spécifiques de l'éducation nationale ;

Vu le décret exécutif n° 10-228 du 23 Chaoual 1431 correspondant au 2 octobre 2010 fixant l'organisation et le fonctionnement de l'inspection générale du ministère de l'éducation nationale ;

Vu le décret exécutif n° 10-229 du 23 Chaoual 1431 correspondant au 2 octobre 2010 fixant l'organisation et le fonctionnement de l'inspection générale de la pédagogie du ministère de l'éducation nationale ;

Vu le décret exécutif n° 19-02 du Aouel Joumada El Oula 1440 correspondant au 8 janvier 2019, modifié et complété, portant organisation de l'administration centrale du ministère de l'éducation nationale ;

### Décrète :

#### CHAPITRE 1er

##### OBJET

Article 1er. — En application des dispositions de l'article 1er du décret exécutif n° 19-02 du Aouel Joumada El Oula 1440 correspondant au 8 janvier 2019 portant organisation de l'administration centrale du ministère de l'éducation nationale, le présent décret a pour objet de fixer l'organisation et le fonctionnement de l'inspection générale de l'éducation nationale.

Art. 2. — L'inspection générale de l'éducation nationale est un organe permanent d'inspection, de contrôle et d'évaluation, placée sous l'autorité du ministre chargé de l'éducation nationale.

Elle est chargée, dans le cadre de sa mission générale, de concevoir et de mettre en œuvre les mesures et les moyens nécessaires pour l'inspection, le contrôle et l'évaluation des activités pédagogiques, éducatives, administratives, financières et matérielles des structures de l'administration centrale, des services décentralisés, des établissements publics sous tutelle ainsi que les établissements publics et privés d'éducation et d'enseignement.

#### CHAPITRE 2

##### ORGANISATION ET FONCTIONNEMENT

Art. 3. — L'inspection générale de l'éducation nationale comprend :

- un organe central au niveau de l'administration centrale, ci-après désigné « inspection générale » ;
- un organe local à vocation régionale, ci-après désigné « inspection régionale ».

Art. 4. — L'inspecteur général de l'éducation nationale exerce l'autorité hiérarchique sur l'ensemble des personnels de l'inspection générale de l'éducation nationale, il anime et coordonne leurs activités et en assure le suivi.

#### Section 1

##### L'inspection générale

Art. 5. — Dans le cadre de la mission générale prévue à l'article 2, ci-dessus, l'inspection générale, dirigée par l'inspecteur général de l'éducation nationale a pour missions, notamment :

- d'assurer le suivi de l'exécution de la politique nationale en matière d'éducation et d'enseignement ;

- de veiller au suivi de l'application des directives et orientations officielles émanant de l'administration centrale du ministère de l'éducation nationale ;

- de s'assurer du bon fonctionnement des structures centrales, des services décentralisés et des établissements publics sous tutelle ;

- de contrôler et d'évaluer les programmes d'enseignement et de formation, en vue d'améliorer la performance et le rendement du système éducatif ;

- de veiller à l'exécution des instructions et directives officielles ayant trait aux programmes, horaires et méthodes d'enseignement, ainsi qu'à l'évaluation des travaux des élèves et à leur orientation, afin d'assurer la qualité de l'acte éducatif ;

- de participer à l'homologation et à l'évaluation des nomenclatures relatives aux moyens didactiques et aux équipements scientifiques et pédagogiques ;

- de suivre, d'encadrer et d'évaluer les activités du personnel d'inspection à tous les niveaux d'enseignement, en coordination avec les structures centrales, les directions de l'éducation de wilaya et les établissements de formation relevant du ministère de l'éducation nationale ;

- de contribuer à l'élaboration et à l'évaluation des plans et des programmes de formation des fonctionnaires, en vue de perfectionner leur rendement pédagogique et administratif et leur progression de carrière ;

- de veiller à l'utilisation rationnelle et optimale des structures, ressources humaines, financières, matérielles, des moyens didactiques et des équipements scientifiques et pédagogiques afin de réaliser les objectifs éducatifs ;

- de veiller au respect de l'application des clauses du cahier des charges régissant les établissements privés d'éducation et d'enseignement ;

- de superviser les missions d'inspection effectuées au sein des établissements privés d'éducation et d'enseignement, de manière à assurer la conformité de leurs activités pédagogiques et administratives avec les programmes d'enseignement officiels et le cadre législatif et réglementaire en vigueur ;

— de suivre la préparation, l'organisation et l'évaluation des différents examens et concours scolaires et professionnels, en coordination avec les structures de l'administration centrale et les établissements habilités ;

— de suivre le développement et la modernisation des procédures de gestion pédagogique, éducative, administrative et financière par la maîtrise de l'utilisation des technologies de l'information et de la communication ;

— de participer aux travaux de recherche et d'études analytique et évaluative ou prospective sur des sujets et des situations professionnelles revêtant une importance pédagogique et éducative ou administrative et financière ;

— de contrôler la mise en œuvre des règles de prévention et de sécurité au sein des établissements relevant du secteur de l'éducation nationale de manière à assurer l'ordre, la sécurité des personnes et la préservation des biens ;

— d'apprécier les performances de gestion et la gouvernance au niveau des structures de l'administration centrale, des services décentralisés et des établissements publics sous tutelle et de proposer les mesures appropriées pour parer aux dysfonctionnements ;

— de proposer tout projet de texte législatif ou réglementaire entrant dans le cadre de ses missions.

Outre les missions susvisées, l'inspection générale peut être chargée, par le ministre chargé de l'éducation nationale, dans le cadre de ses attributions, d'effectuer des missions ponctuelles relatives à des dossiers et des situations à caractère particulier.

Art. 6. — L'inspecteur général de l'éducation nationale et les inspecteurs de l'inspection générale sont habilités à se faire présenter pour consultation tous documents et registres jugés utiles à l'occasion de l'exécution de leurs missions, dans les structures de l'administration centrale, les services décentralisés, les établissements publics sous tutelle, les établissements publics et privés d'éducation et d'enseignement relevant du ministère de l'éducation nationale.

Art. 7. — L'inspection générale exerce ses missions sur la base d'un programme annuel d'actions qu'elle établit et soumet à l'approbation du ministre chargé de l'éducation nationale.

Art. 8. — Chaque mission d'inspection ou de contrôle ou d'évaluation est sanctionnée par un rapport adressé par l'inspecteur général de l'éducation nationale aux structures et services concernés.

En cas de constat de faits entravant le bon fonctionnement des structures de l'administration centrale, des services décentralisés, des établissements publics sous tutelle et des établissements publics et privés d'éducation et d'enseignement, l'inspecteur général de l'éducation nationale, sous le sceau de l'urgence établit un rapport qu'il adresse au ministre chargé de l'éducation nationale en proposant des mesures conservatoires jugées utiles.

Art. 9. — L'inspection générale établit, périodiquement, une synthèse analytique et évaluative portant sur ses activités pédagogiques, éducatives, administratives et financières qu'elle transmet au ministre chargé de l'éducation nationale.

L'inspecteur général de l'éducation nationale élabore un rapport annuel adressé au ministre de l'éducation nationale portant, notamment sur l'état de déroulement des activités pédagogiques, éducatives, administratives et financières dans les structures et les établissements relevant du secteur, et émet des propositions susceptibles d'améliorer leurs performances.

Art. 10. — L'inspection générale est dirigée par un (1) inspecteur général, assisté de trente-cinq (35) inspecteurs chargés, notamment, des missions suivantes :

— de superviser et d'animer les opérations d'inspection, de contrôle, d'audit et d'enquête aux niveaux des structures de l'administration centrale, des services décentralisés, des établissements publics sous tutelle, dans les domaines pédagogique, administratif, financier et matériel ;

— de diriger, d'animer et de suivre les activités des inspections régionales ;

— d'assurer le suivi de la conformité de l'organisation pédagogique, administrative, financière et matérielle des établissements d'éducation et d'enseignement avec les normes et règles prévues par la législation et la réglementation en vigueur ;

— de contrôler, d'assurer le suivi et d'évaluer la mise en œuvre du plan d'apprentissage et du projet pédagogique relatifs à chaque discipline d'enseignement ;

— d'orienter le personnel d'encadrement pédagogique, administratif, financier et matériel lors de l'exercice de leurs responsabilités dans les structures de l'administration centrale, les services décentralisés, les établissements publics sous tutelle et les établissements d'éducation et d'enseignement.

## Section 2

### L'inspection régionale

Art. 11. — L'inspection générale de l'éducation nationale comprend dix (10) inspections régionales dont la compétence territoriale couvre plusieurs wilayas.

Le fonctionnement, la localisation et la compétence territoriale des inspections régionales sont fixés par arrêté conjoint du ministre chargé de l'éducation nationale, du ministre chargé des finances et de l'autorité chargée de la fonction publique.

Art. 12. — L'inspection régionale est dirigée par un (1) inspecteur de l'inspection générale de l'éducation nationale assisté, dans l'exercice de ses missions, d'inspecteurs adjoints appartenant aux corps d'inspection régis par le décret exécutif n° 08-315 du 11 Chaoual 1429 correspondant au 11 octobre 2008 portant statut particulier des fonctionnaires appartenant aux corps spécifiques de l'éducation nationale.

Art. 13. — Dans le cadre des missions prévues à l'article 5, ci-dessus, l'inspection régionale est chargée dans la limite de sa compétence territoriale et sous l'autorité de l'inspection générale, notamment :

- d'élaborer son programme d'activités, conformément au programme d'actions de l'inspection générale ;

- de suivre la diffusion et l'exécution des instructions officielles émanant de l'administration centrale ;

- de suivre la préparation et l'organisation de la rentrée scolaire et les différents examens et concours scolaires et professionnels, en coordination avec les structures et les établissements habilités ;

- de suivre et d'évaluer la réalisation et la mise en œuvre du projet de service et du projet d'établissement aux niveaux des services décentralisés et des établissements d'éducation et d'enseignement ;

- de suivre et d'évaluer la mise en œuvre du plan national de formation et l'organisation des conférences pédagogiques ;

- de suivre et d'évaluer les activités et le rendement des instituts nationaux chargés de la formation des fonctionnaires du secteur de l'éducation ;

- de veiller à l'organisation et à l'attribution des circonscriptions d'inspection relevant de sa compétence territoriale, en coordination avec les directions de l'éducation de wilaya ;

- de synthétiser et d'exploiter les rapports d'activités des corps d'inspection ;

- de suivre et d'analyser les résultats des évaluations périodiques et des examens scolaires dans les différents niveaux d'enseignement ;

- de contribuer à l'enrichissement des projets de textes législatifs et réglementaires à caractère pédagogique, éducatif, administratif et financier.

L'inspection régionale peut être chargée, par l'inspecteur général de l'éducation nationale, dans le cadre de ses attributions, d'effectuer des missions ponctuelles à caractère particulier.

Art. 14. — L'inspection régionale établit, périodiquement, une synthèse analytique et évaluative portant sur ses activités pédagogiques, éducatives, administratives et financières qu'elle transmet à l'inspecteur général de l'éducation nationale.

L'inspecteur qui dirige l'inspection régionale élabore un rapport annuel adressé à l'inspecteur général de l'éducation nationale portant notamment, sur l'état de déroulement des activités pédagogiques, éducatives, administratives et financières dans les structures et les établissements relevant de sa compétence territoriale et émet des propositions susceptibles d'améliorer leurs performances.

### CHAPITRE 3

#### DISPOSITIONS PARTICULIERES ET FINALES

Art. 15. — Le ministre chargé de l'éducation nationale peut déléguer sa signature à l'inspecteur général de l'éducation nationale, dans la limite de ses attributions.

Art. 16. — La répartition des tâches et du programme d'activités entre les inspecteurs de l'inspection générale, aux niveaux central et régional, est fixée par arrêté du ministre chargé de l'éducation nationale, sur proposition de l'inspecteur général de l'éducation nationale.

Art. 17. — La répartition des tâches et du programme d'activités entre les inspecteurs adjoints de l'inspection régionale est fixée par décision de l'inspecteur général de l'éducation nationale.

Art. 18. — L'inspecteur général de l'éducation nationale et les inspecteurs de l'inspection générale sont nommés par décret. Il est mis fin à leurs fonctions dans les mêmes formes.

Les fonctions d'inspecteur général de l'éducation nationale et d'inspecteurs de l'inspection générale sont classées et rémunérées, selon les conditions prévues par la réglementation en vigueur relative aux fonctions supérieures de l'Etat.

Art. 19. — Les inspecteurs adjoints de l'inspection régionale sont nommés par arrêté du ministre chargé de l'éducation nationale, sur proposition de l'inspecteur général de l'éducation nationale. Il est mis fin à leurs fonctions dans les mêmes formes.

Le poste d'inspecteur adjoint de l'inspection régionale constitue un poste supérieur.



Les conditions d'accès au poste supérieur d'inspecteur adjoint de l'inspection régionale ainsi que son classement et sa rémunération, sont fixées par arrêté conjoint du ministre chargé de l'éducation nationale, du ministre chargé des finances et de l'autorité chargée de la fonction publique.

Art. 20. — Dans l'exercice de leurs missions, l'inspecteur général de l'éducation nationale, les inspecteurs de l'inspection générale et les inspecteurs adjoints de l'inspection régionale sont tenus, notamment :

— de préserver, en toutes circonstances, le secret professionnel en ne portant les faits constatés au cours de leur mission qu'à la connaissance des autorités habilitées ;

— d'éviter toute ingérence dans la gestion des services inspectés en s'interdisant particulièrement toute injonction susceptible de mettre en cause les prérogatives dévolues aux responsables desdits services.

Art. 21. — Sont abrogées, toutes dispositions contraires au présent décret, notamment les dispositions du décret exécutif n° 10-228 du 23 Chaoual 1431 correspondant au 2 octobre 2010 fixant l'organisation et le fonctionnement de l'inspection générale du ministère de l'éducation nationale et du décret exécutif n° 10-229 du 23 Chaoual 1431 correspondant au 2 octobre 2010 fixant l'organisation et le fonctionnement de l'inspection générale de la pédagogie du ministère de l'éducation nationale.

Art. 22. — Le présent décret sera publié au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 22 Safar 1442 correspondant au 10 octobre 2020.

Abdelaziz DJERAD.

-----★-----